

إستمارة المشاركة:

اللقب: مزارشي

الاسم: فتيحة

الوظيفة: أستاذة جامعية

الرتبة: أستاذ محاضر ب-

المؤسسة: جامعة سطيف -1-

المؤهل العلمي: دكتوراه علوم

الهاتف: 0660839440

الفاكس: /

العنوان الإلكتروني: fatiha2_9999@yahoo.fr

محور المداخلة: الإصلاحات المالية في الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات النامية

عنوان المداخلة: أثر سياسة تحرير الجهاز المصرفي على المؤشرات النقدية في الجزائر

أثر سياسة تحرير الجهاز المصرفي على المؤشرات النقدية في الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة أثر سياسة تحرير الجهاز المصرفي على المؤشرات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف أثر الإصلاحات المصرفية على المتغيرات النقدية في الجزائر، فهيكّل الكتلة النقدية لا يزال يتميز بالتخلف في ظل ارتفاع حصة النقود الكتابية والقانونية أمام تراجع حصة أشباه النقود ما يتسبب في إعاقة حركة التنمية، كما توصلت الدراسة وعلى الرغم من سياسة التحفيز الممارسة إلا أن قيمة المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود لا تزال ضعيفة أمام ارتفاع كبير في سيولة الاقتصاد ما يدل على ارتفاع كبير في حجم الكتلة النقدية بالمقارنة مع حجم الناتج، وهذا ما يؤدي إلى عدم وجود استقرار نقدي.

الكلمات المفتاحية: تحرير الجهاز المصرفي، المؤشرات النقدية، الاقتصاد الجزائري.

ABSTRACT:

This paper aims to study the impact of banking liberalization policy on monetary indicators in Algeria during the period 1990-2016, the study reached twice the impact of banking reforms to monetary variables in Algeria, monetary structure still features underdevelopment under high share of money. Written before tumbling Semiconductor share

money causing movement development, study finds despite stimulus policy practice but the monetary multiplier value and money turnover speed was still vulnerable to a significant rise in liquidity of the economy shows a significant rise in the block size Cash compared to the volume of output, and that's what leads to the absence of monetary stability.

Key words: Liberalization of the banking system, monetary indicators, the Algerian economy.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيا، جاءت استجابة لظروف أملت متغيرات عقدي الستينات والسبعينات، فالتحرير المالي هو مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الحكومة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا¹، وقد اعتبرت إستراتيجية التحرير المالي ورفع القيود من أبرز عمليات إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي. عرف الاقتصاد الجزائري تطورات مهمة في نظامه المالي، فبهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق أجرت الجزائر مجموعة من الإصلاحات على نظامها المالي والمصرفي، وعجلت إلى التحرير والانفتاح من أجل تحفيز الادخار ومن ثم الاستثمار لتحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة، غير أن حتمية إتباع الكفاءة لتلبية احتياجات التمويل على مستوى الاقتصاد التي لا بد أن تتناسب وحجم الكتلة النقدية²، ونظرا للسياسة التوسعية المتبعة في السنوات الأخيرة من طرف بنك الجزائر لتمويل البرامج التنموية وفي ظل انخفاض أسعار البترول كان لها بالغ الأثر على المؤشرات النقدية، وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر سياسة التحرير المصرفي على المؤشرات النقدية في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

أولاً: الجهاز المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90؛

ثانياً: إصلاحات الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض وتعديلاته؛

ثالثاً: أثر التحرير المصرفي على المؤشرات النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.

أولاً: الجهاز المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90

ورثت الجزائر غداة الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، لكنه تابع للمستعمر وقائم على أساس

اقتصاد ليبرالي، غير أنها واجهت وضعاً اقتصادياً صعباً بسبب النتائج التي خلفتها الحرب التحريرية إلى

جانب المغادرة الجماعية للمعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي

في البلاد. نتيجة لذلك قامت الحكومة بإضفاء السيادة خلال الفترة (1962-1965) تلتها مرحلة التأميم (1966-1969)، ثم إصلاح 1971، وبعدها الإصلاح النقدي 12/86 وتكييف الإصلاح 06/88.

1- مرحلة إضفاء السيادة (1962-1965): تميزت بإنشاء ثلاث مؤسسات رئيسية وهي: الخزينة العمومية، البنك المركزي الجزائري، الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) مع تأسيس العملة الوطنية.

1-1- الخزينة العمومية : تم تأسيسها في 29/08/1962³ والتي تكفلت بمنح قروض استثمارية للقطاع الاقتصادي، وقروض تجهيزية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.

1-2- البنك المركزي الجزائري (BCA) : تأسس بموجب القانون رقم 144/62 المؤرخ في 1962/12/13، وياشر نشاطه الفعلي في 1963/01/01، حدد مقر البنك المركزي الجزائري بالعاصمة، في شكل إدارة عمومية وطنية لها شخصيتها المالية واستقلالها المالي بشكل بعيد عن تلك المعنية بتنظيمات المحاسبة العمومية.

1-3- الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) : تأسس بمقتضى القانون رقم 165/63 الصادر في 1963/05/07 بمهمة أساسية وهي المساعدة على تمويل الاستثمارات الإنتاجية، ووضع مخططات وبرامج استثمارية بهدف تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية وتحقيق الانطلاق الصناعي، كما ساهم هذا الصندوق في تمويل المؤسسات العمومية المتواجدة آنذاك وفي كل الميادين.

1-4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) : تم تأسيسه في 10 أوت 1964، بموجب القانون رقم 227/64، وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الإدخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فإن الصندوق يقوم بتمويل ثلاثة أنواع من العمليات، تمويل البناء، تمويل الجماعات المحلية، بالإضافة إلى تمويل بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية. ولكن ابتداء من سنة 1971، وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن.

2- مرحلة التأميم (1966-1969): لم يؤدي البنك المركزي الجزائري في السنوات الأولى للاستقلال دوره بصورة فعالة، وذلك لوجود العديد من البنوك الأجنبية ضمن مكونات الجهاز المصرفي الجزائري آنذاك، ولذلك ظهرت مرحلة جديدة من مراحل تكوين النظام المصرفي الجزائري عرفت بمرحلة التأميمات، حيث تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية والتي أصبحت تعمل إلى جانب البنك المركزي الذي عرف تحولا مباشرا في تلك المرحلة من مركز رقابي إداري إلى مركز رقابي مالي، كما أعطيت بعض وظائفه إلى مجلس القرض الجزائري ولجان البنوك.

في هذه المرحلة تم إنشاء ثلاثة بنوك تجارية جزائرية سميت بنوك أولية، وتتمثل في كل من البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA) والبنك الخارجي الجزائري (BEA) حيث أصبح الهدف من هذه البنوك هو محاولة تغطية كل حاجيات التمويل في جميع القطاعات في الاقتصاد الوطني، حيث كانت النظرة السائدة آنذاك هي ضرورة أن يتكفل كل بنك من هذه البنوك أثناء التمويل بعدد من الفروع الاقتصادية، وهذا ما يسمى بالتخصص في النظام البنكي، غير أن هذا المبدأ ألغي سنة 1968.

3- النظام المصرفي وإصلاح 1971: نظرا للاختلالات الكبيرة التي شهدتها النظام المصرفي خلال الفترة السابقة، كان لزاما على السلطات أن تقوم بإصلاحات تساير وضعها الاقتصادي.

3-1- مبادئ الإصلاح المالي لسنة 1971: من أهم النقاط التي جاء بها هذا الإصلاح ما يلي⁴:

- إجبار البنوك على تمويل المؤسسات العمومية؛
 - إجبار المؤسسات العمومية على التوطين البنكي؛
 - إجبار المؤسسات العمومية والشركات الوطنية على المساهمة في ميزانية الدولة؛
 - منع المؤسسات من استعمال أموال التمويل الذاتي، حيث يتم إيداعها لدى الخزينة وتصدر مقابلها سندات تجهيز، تدفع عليها فوائد سنوية؛
 - منع كل تعامل ما بين المؤسسات فيما يخص تقديم القروض والتسيقات لبعضها البعض، بالشكل الذي يجعل كل مؤسسة مجبرة على اللجوء مباشرة إلى بنكها؛
 - إمكانية حصول المؤسسات العمومية على قروض أجنبية، ولكن بشرط الحصول على موافقة البنك المركزي أولاً؛
 - وزارة التخطيط هي المسؤولة عن اتخاذ قرار الاستثمار؛
 - تأسيس مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية كهيئات مراقبة للبنوك بعد إدماجها في التنمية الاقتصادية؛
 - تم إسناد مهام جديدة للصندوق الجزائري للتنمية، وفي سنة 1972 جاء الأمر رقم 26/72 المؤرخ في 07 يونيو 1972 المتضمن تغيير اسم الصندوق الجزائري للتنمية إلى البنك الجزائري للتنمية.
- تباعا لعملية الإصلاح قامت الدولة بإعادة هيكلة المنظومة المصرفية بإضافة بنكين جديدين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL).

3-2- نتائج إصلاح 1971: لقد ترتب عن هذا الإصلاح النتائج التالية:

- تحويل البنوك التجارية إلى أداة لتنفيذ القرارات المتخذة من طرف الخزينة والبنك الجزائري للتنمية؛
- تحويل البنك المركزي الجزائري إلى آلة لطبع الأوراق النقدية والنقود المساعدة؛
- إهمال البنوك لدورها التقليدي في تعبئة الادخار نظرا لإمكانية إعادة التمويل من طرف البنك المركزي؛
- تراكم ديون الخزينة تجاه البنك المركزي الجزائري والبنوك التجارية.

4- مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية (الإصلاح النقدي 12/86 وتكييف الإصلاح 06/88): أظهرت

الإصلاحات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها، في ظل هيمنة الخزينة العمومية واقتصار دور البنك المركزي الجزائري على إصدار النقود فقط، أما البنوك فكانت مجرد صناديق لتسجيل العمليات. وعليه، كان إصلاح الوضع أمر حتمي من جانب منهج التسيير أو من حيث المهام الموكلة إليها، وهذا ما تم تجسيده في قانون 12/86 المتعلق بنظام القرض والبنك، وقانون 06/88 الخاص باستقلالية الجهاز المصرفي في إطار استقلالية المؤسسات المالية⁵.

4-1- الإصلاح النقدي لسنة 1986 "12/86": لقد تعرضت الجزائر سنة 1986 إلى أزمة اقتصادية

كان سببها الانخفاض المفاجئ في أسعار البترول، نتج عنها اختلال على مستوى ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين، بسبب تقلص موارد الدولة من عائدات الصادرات. وتحت ضغط أزمة النفط الخانقة، قامت الحكومة الجزائرية بإدخال جملة من الإصلاحات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي ومبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق، ولذلك تم إصدار قانون بنكي جديد هو القانون رقم 12/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددًا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها تماشياً وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، معتمداً في ذلك على المخطط الوطني للقرض، ومستعملاً آليات وأدوات نقدية لإحداث التوسع أو الانكماش المطلوب⁶.

يمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية⁷:

- بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، إلا أن هذه المهام تبدوا في أحيان كثيرة مقيدة؛

- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض؛

- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير، وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين؛

- تقليص دور الخزينة المتعاطم في تمويل الاستثمارات، وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.

لم يخل قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988. وعليه، فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 06/88 المعدل والمتمم للقانون 12/86.

4-2- قانون 1988 وتكيف الإصلاح: يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 06/88 في النقاط التالية⁸:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات؛

- التخلي عن مبدأ التوطين البنكي؛

- يعتبر البنك شخصية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي؛

- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي؛

- دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

ثانياً: إصلاحات الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض وتعديلاته

على الرغم من سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية خلال فترة السبعينات

والثمانينات إلا أن نتائجها كانت غير مرضية، وعليه وبهدف تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأت،

كان من الضروري مواصلة الإصلاحات بأكثر عمق وشمولية وإبراز الدور الهام الذي ي وديه الجهاز

المصرفي. وعليه، قامت السلطات بإصدار القانون رقم 10/90 المتعلق بالقرض والنقد والتعديلات الواردة

عليه، والذي يمثل صدوره منعطفا حاسما فرضه منطلق التحول إلى اقتصاد السوق.

1- أهداف قانون النقد والقرض: يهدف قانون النقد والقرض 10/90 إلى تحقيق ما يلي⁹:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي، مع رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض وتحرير الخزينة العمومية من ثقل منح الائتمان؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة أو أجنبية؛
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة، وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك؛
- خلق علاقة جديدة بين الجهاز البنكي والمؤسسات العمومية أساسها الاستقلالية التجارية والتعاقدية في ظل جو تنافسي؛
- إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.

2- مبادئ قانون النقد والقرض 10/90: يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة؛
- الفصل بين دائرة الخزينة العمومية ودائرة الائتمان؛
- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية؛
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة تتمثل في مجلس النقد والقرض؛
- وضع نظام مصرفي على مستويين.

3- التعديلات الواردة على قانون النقد والقرض: شهدت الفترة التي تلت 1990 إدخال بعض التعديلات

الجزئية على قانون النقد والقرض بغية معالجة الإختلالات التي شهدتها هذه المرحلة، وكذلك تكييف الأوضاع النقدية مع المتطلبات الاقتصادية، وتتمثل هذه التعديلات فيما يلي:

3-1- الأمر رقم 01/01 المتعلق بالنقد والقرض: جاء هذا الأمر في 27 فيفري 2001 ليعدل ويتمم

القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، حيث أدخل بعض التعديلات على قانون النقد والقرض وذلك بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية، فبموجب هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، ومجلس الإدارة ومراقبان، حيث يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين ساميين يعينهم رئيس الجمهورية. أما مجلس النقد والقرض وفي إطار هذا التعديل فإنه يتكون من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية¹⁰.

3-2- الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض : استجابة لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي ومواصلة تحرير

النظام المصرفي وقيام الجزائر بالتزاماتها في الجانب المالي والمصرفي، وتكييف نظام أمنها المالي مع المعايير العالمية، أصبح من اللازم وضع شروط ومقاييس صارمة خاصة بإنشاء البنوك ومراقبتها، وجاء هذا التعديل بعد إفلاس بنكين خاصين وظهور فضائح مالية كبيرة بهما، وهما بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، وكان لهذه الإفلاسات الأثر السلبي على مصداقية النظام البنكي ككل، ولم يكن أمام السلطات العمومية سوى إعادة النظر في القوانين التي تحكم النظام المالي والمصرفي بتصحيح الثغرات التي ما زالت تسيء للعمل المصرفي، وتكون سببا للكثير من المشاكل، وهذه الأسباب جعلت رئيس الجمهورية يصدر أمرا رئاسيا تحت رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي¹¹:

- الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض؛
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف، والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع؛
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك وخاصة النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة، والسوق النقدية؛
- يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، ويشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة؛
- تتشأ لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛
- ينظم سيولة أفضل في إنسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة "تبييض الأموال"؛
- يسمح بضمان حماية أفضل للبنوك وللساحة المالية والادخار العمومي الذي من شأنه أن يعزز شروط ومقاييس اعتماد البنوك، ومسيري البنوك، والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبوا المخالفات؛
- يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، ويستعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة؛

- يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالتقييم والاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك.

3-3- الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض : جاء هذا الأمر في 26 أوت 2010 لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي، من خلال وضع الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك، وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية. أما عن أهم ما جاء به هذا الأمر يمكن تلخيصه فيما يلي¹²:

- لا يخضع بنك الجزائر إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري، ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، وتتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بنك الجزائر بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الائتمانية توزيع القرض، وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج، وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته؛

- يمكن لبنك الجزائر أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية، وكل شخص معني تزويده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها مفيدة لعرض الوضعية المالية؛

- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها، كما تحدد القواعد المطبقة على نظم الدفع عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض؛

- تلزم البنوك والمؤسسات المالية ضمن الشروط المحددة بموجب نظام يصدره مجلس النقد والقرض بوضع جهاز رقابة داخلي يهدف إلى التأكد من التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، وكذا السير الحسن للمسارات الداخلية وخاصة تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها، وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها، وتتبع صحة المعلومات المالية مع الأخذ بعين الاعتبار بصفة ملائمة مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية؛

- ينظم بنك الجزائر ويسير مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات، ومركزية مخاطر العملاء ومركزية المستحقات غير المدفوعة، كما يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزيات المخاطر، ويجب تزويدها بالمعلومات اللازمة.

3-4- الأمر 10/17 المتعلق بالنقد والقرض : نظرا للانخفاض الحاد في أسعار البترول بداية من منتصف سنة 2014، وما انجر عنه من تراجع في الإيرادات المالية للدولة تم إصدار أمر رئاسي رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 يعدل ويتمم المادة 45 من الأمر رقم 11/03¹³، وذلك بقيام بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية؛
- تمويل الدين الداخلي العمومي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

ثالثا: أثر التحرير المصرفي على المؤشرات النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90

لاشك أن النهج الذي اعتمده الجزائر في سياسة إصلاح الجهاز المصرفي التي ارتكزت في جانبها النقدي على قانون النقد والقرض 10/90 بالغ الأثر على مستوى التوازنات النقدية والمالية الداخلية والخارجية، وللوقوف على مدى أثر الإصلاحات على التوازنات النقدية، سنقوم بتحليل أهم متغيرات الكتلة النقدية وعناصر مكوناتها.

1- تطور الكتلة النقدية للفترة (1990-2016): يمكننا تتبع أهم التطورات التي مرت بها الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (1): تطور المتاحات النقدية M1 والكتلة النقدية M2 ومكوناتهما خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: مليار دج

السنة	النقود الورقية	النقود الكتابية	M1	أشباه النقود	M2	معدل نمو M2
1990	134.94	135.14	270.08	72.92	343.0	11.31
1991	157.2	167.79	325	90.27	415.27	21.07
1992	184.85	184.86	369.7	146.2	515.9	24.23
1993	211.3	235.6	446.9	180.5	627.42	21.62
1994	222.98	252.84	475.8	247.7	723.51	15.31
1995	249.76	269.3	519.1	280.45	799.56	10.51
1996	290.9	298.2	589.1	325.95	915.05	14.44
1997	337.6	334.0	671.6	410.0	1081.5	18.19
1998	390.4	436.0	826.4	766.1	1592.5	47.25
1999	440.0	465.2	905.2	884.2	1789.4	12.36
2000	484.5	563.7	1048.2	974.3	2022.5	13.03

22.3	2473.5	1235.0	1238.5	661.3	577.2	2001
17.3	2901.5	1485.2	1416.3	751.6	664.7	2002
13.72	3299.5	1656.0	1643.5	862.1	781.4	2003
10.45	3644.3	1478.7	2165.6	1291.3	874.3	2004
11.69	4070.4	1632.9	2437.5	1516.5	921.0	2005
21.21	4933.7	1766.1	3167.6	2086.2	1081.4	2006
21.5	5994.6	1761.0	4233.6	2949.1	1284.5	2007
16.04	6955.9	1991.0	4964.9	3424.9	1540.0	2008
3.12	7173.1	2228.9	4944.2	3114.8	1829.4	2009
15.44	8280.7	2524.3	5756.4	3657.8	2098.6	2010
19.91	9929.2	2787.5	7141.7	4570.2	2571.5	2011
10.94	11015.1	3333.6	7681.5	4729.2	2952.3	2012
8.41	11941.5	3691.7	8249.8	5045.8	3204.0	2013
14.61	13686.7	4083.7	9603.0	5944.1	3658.9	2014
0.13	13704.5	4443.4	9261.1	5153.1	4108.0	2015
0.81	13816.3	4409.3	9407.0	4909.8	4497.2	2016

المصدر: ارجع إلى:

- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective statistique 1962-2011**, 13^{ème} chapitre : Monnaie et crédit;
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2006-2008, n° 39, Edition 2009, p.54;
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2009-2011, n° 42, Edition 2012, p.60;
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2013-2015, n° 46, Edition 2016, p.67;

- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 39، سبتمبر 2017، ص. 11.

من خلال الجدول نلاحظ أن المتاحات النقدية M1 والكتلة النقدية M2 ومكوناتهما في تطور مستمر، حيث انتقلت المتاحات النقدية من 270.08 مليار دج سنة 1990 إلى 9407 مليار دج سنة 2016، أي أنها تضاعفت بـ 34.83 مرة، أما بالنسبة للكتلة النقدية فقد ارتفعت هي الأخرى من 343 مليار دج سنة 1990 لتبلغ 13816.3 مليار دج سنة 2016، أي أنها تضاعفت بـ 40.28 مرة. شهدت الكتلة النقدية نموا كبيرا خلال الفترة (1993-1990) حيث قدر معدل نموها في المتوسط بـ 20.73%، ويرجع السبب في ذلك إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي تطلب تطبيق سياسة نقدية توسعية. أما خلال الفترة (1997-1994) فنلاحظ تراجعاً في معدلات نمو الكتلة النقدية حيث قدرت في المتوسط بـ 12.36%، ويفسر هذا بالقيود والشروط الصارمة التي فرضت على الجزائر في إطار إعادة الجدولة وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كانت السياسة النقدية فيه انكماشية، والتي تهدف إلى خفض معدل نمو الكتلة النقدية والبحث عن أساليب تمويل جديدة بدل الإصدار النقدي، بالإضافة إلى

تطبيق برنامج تقشف صارم تمثل في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور، تخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية¹⁴.

عرفت الفترة (2001-2004) نمواً سريعاً للمتاحات النقدية وللكتلة النقدية، فخلال هذه الفترة قدر معدل نمو الكتلة النقدية في المتوسط بـ 11.83%، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة في الأرصد النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول، وما نتج عنه من ارتفاع في الادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات (ودائع بالعملة الصعبة)، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة أشباه النقود بالعملة الوطنية نتيجة ارتفاع حجم ادخار الأسر نتيجة الثقة في العملة الوطنية الراجع إلى الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001، حيث خصص له مبلغ يقدر بحوالي 7 ملايين دولار (520 مليار دج) لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاثة سنوات ابتداء من أبريل 2001 إلى أبريل 2004.

خلال الفترة (2005-2014) وهي فترة دعم النمو الاقتصادي شهدت الكتلة النقدية ارتفاعاً متواصلاً حيث انتقلت من 4070.4 مليار دج سنة 2005 لتصبح 13686.7 مليار دج سنة 2014، إن هذا التوسع في حجم الكتلة النقدية راجع إلى انتعاش الدولة لسياسة مالية توسعية جراء البرامج التنموية التي طبقت خلال هذه الفترة.

بالنسبة لمعدلات نمو الكتلة النقدية فقد شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، فقد بلغ معدل نموها في سنة 2005 ما قيمته 11.69% وهي أدنى من المعدل المستهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض والذي يتراوح ما بين 15.8% و 16.5%¹⁵، لينتقل معدل نمو الكتلة النقدية إلى 21.21% سنة 2006 ثم إلى 21.5% سنة 2007. إن هذه المعدلات هي أعلى من المعدلات المستهدفة التي حددها مجلس النقد والقرض والتي تراوحت ما بين 14.8% و 15.5% سنة 2006¹⁶ وما بين 17.5% و 18.5% سنة 2007¹⁷، لقد تم التخفيف من حدة ارتفاع الكتلة النقدية من خلال التسديد المسبق للمديونية الخارجية سنتي 2005 و 2006.

عرف معدل نمو الكتلة النقدية تراجعاً في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 حيث قدر بـ 16.04% وذلك راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية، وانخفاض الأرصد المالية الخارجية. في سنة 2009 انخفضت نسبة نمو الكتلة النقدية إلى أدنى مستوياتها، إذ وصلت إلى 3.12% حيث انخفض معدل نموها بـ 80% مقارنة بسنة 2008، وهذا المعدل بعيد عن المعدل المستهدف والذي يتراوح ما بين 12% و 13%¹⁸، ويفسر هذا التراجع بانخفاض نمو الودائع تحت الطلب لدى البنوك والذي

يعود إلى التقلص القوي في ودائع قطاع المحروقات، الأمر الذي يعكس أثر الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، حيث عرفت أسعار البترول انخفاضا من 99.99 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.25 دولار للبرميل سنة 2009، كما تراجعت قيمة العملة بـ 13%.

تميزت الفترة (2010-2011) بالعودة إلى التوسع النقدي لكن بمعدل أقل من الفترة (2006-2008)، حيث قدر معدل نمو الكتلة النقدية بـ 15.44% سنة 2010 و 19.91% سنة 2011، وقد ترافق هذا الارتفاع مع استرجاع الموجودات الصافية الخارجية دورها في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة حيوية القروض الموجهة للاقتصاد.

خلال الفترة (2012-2013) تراجع معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغ 10.94% سنة 2012 ليواصل انخفاضه سنة 2013 حيث بلغ معدل نموها 8.41%، إن هذا التراجع راجع أساسا إلى التأثير بالأزمة الأوربية، وإلى الانخفاض في ودائع قطاع المحروقات، وأيضا الانخفاض الكبير في معدلات نمو الموجودات الصافية الخارجية، حيث بلغ معدل نموها 7.3% سنة 2012 وانخفض إلى أدنى مستوياته سنة 2013 وذلك ببلوغه معدلا جـد ضعيف قدر بـ 1.9%. إن هذا التراجع الكبير في وتيرة النمو النقدي ساهم في إرساء قاعدة الاستقرار المالي والنقدي، خاصة أن صافي الموجودات الخارجية يفوق هيكليا المجمع النقدي M2، حيث بلغت نسبة الموجودات الخارجية إلى M2 ما يعادل 135.6% نهاية 2012 مقابل 85.58% نهاية سنة 2004¹⁹.

خلال الفترة (2015-2016) عرف معدل نمو الكتلة النقدية نموا شـبه معدوم حيث بلغ 0.13% و 0.81% سنتي 2015 و 2016 على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الشديد في أسعار البترول بداية من السادس الثاني لسنة 2014، وما ترتب عنه من تراجع كبير في صافي الأرصدة الخارجية، وإلى الانخفاض الشديد للودائع تحت الطلب ولأجل لقطاع المحروقات (-41.1%)²⁰.

2- تطور مكونات الكتلة النقدية : بعدما تطرقنا إلى تطور الكتلة النقدية وأهم العوامل المتحكمة فيها خلال الفترة (1990-2016)، سنتطرق الآن إلى العناصر التي تتكون منها.

إن تداول النقود الورقية في الجزائر قد تضاعف بـ 33.33 مرة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016، بينما تداول النقود الكتابية فقد تضاعف بـ 36.33 مرة خلال نفس الفترة، في حين سجلت أشباه النقود زيادة معتبرة وصلت إلى 60.47 مرة في الفترة نفسها، وفيما يلي جدول يظهر تطور هيكل الكتلة النقدية للفترة (1990-2016).

جدول رقم (2): هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: %

المرحلة السادسة 2016-2015	المرحلة الخامسة 2014-2010	المرحلة الرابعة 2009-2005	المرحلة الثالثة 2004-2001	المرحلة الثانية 2000-1994	المرحلة الأولى 1993-1990	عناصر الكتلة النقدية
31.27	26.41	22.85	23.52	27.07	36.2	النقود الورقية
36.56	43.66	44.95	28.95	29.35	38.04	النقود الكتابية
32.17	29.93	32.2	47.53	43.58	25.76	أشباه النقود
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (1)

من خلال الجدول يلاحظ جليا التغيير الذي حدث في هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)، فخلال الفترة (1994-2004) يلاحظ ميول الجمهور إلى حيازة أشباه النقود التي احتلت حصة الأسد بداية من تطبيق الإصلاحات المسطرة من قبل صندوق النقد الدولي أي بداية من سنة 1994، بعدما كانت تمثل حصة ضئيلة من مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (1986-1989) إذ بلغت 14.28%، وتفسير ذلك لا يتعلق بفاعلية الجهاز المصرفي أو تغيير السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات، وإنما يرجع السبب في ذلك إلى:

- تحرير أسعار الفائدة، وتجاوزها لمعدلات التضخم؛
 - زيادة مداخيل المؤسسات البترولية من العملة الصعبة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية على طول الفترة الأخيرة؛
 - استقرار أسعار صرف الدينار، الأمر الذي سمح بالتعامل بمعدلات فائدة موجبة.
- خلال الفترة (2005-2016) نلاحظ تراجعاً كبيراً في نصيب أشباه النقود ضمن مكونات الكتلة النقدية مقابل ارتفاع حصة النقود الكتابية التي أصبحت تشكل الحصة الأعظم خاصة خلال الفترة (2005-2016) وذلك بـ 44.4%، إن هذا الانخفاض الكبير في حجم أشباه النقود راجع أساساً إلى:
- ضعف الثقة في الجهاز المصرفي خاصة بعد إفلاس بنكين خاصين هما: بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري في سنة 2003؛
 - غياب الثقة في قيمة العملة وتآكلها نتيجة ارتفاع معدل التضخم؛
 - على الرغم من أن أسعار الفائدة موجبة إلا أنها غير مجزية بسبب ارتفاع معدلات التضخم.
- خلال الفترة (2015-2016) يلاحظ استمرار ارتفاع حصة النقود الورقية ضمن مكونات الكتلة النقدية حيث شكلت 31.27% مع انخفاض حصة النقود الكتابية التي شكلت في هذه الفترة 36.56%، وهذا ما يدل على تفضيل الأسر للأرصدة النقدية السائلة، والتي تميز سلوكيات الطلب النقدي في الجزائر

رغم تحديث أنظمة الدفع (نظام التسويات الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة، والمدفوعات المستعجلة ونظام المقاصة الالكترونية).

3- المضاعف النقدي: لقد بقي المضاعف النقدي ضعيفا خلال الفترة (1990-2015) إذ بلغت أقصى قيمة وصل إليها أربعة (4,0) سنة 1999، وفي ما يلي جدول يظهر تطور المضاعف النقدي على طول فترة الدراسة.

جدول رقم (3): تطور المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة: مرة

السنة	1990	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
المضاعف النقدي	2.5	4.0	3.7	3.2	3.4	2.9	3.2	3.5	3.7	
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المضاعف النقدي	3.5	3.6	3.2	3.1	3.2	3.0	2.9	2.9	2.6	2.6

المصدر: ارجع إلى:

- Conseil national économique et social, **Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie »**, 26^{ème} session plénière, Algérie, Juillet 2005, p. p. 149-163;

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص. 155؛
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص. 163؛
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص. 214؛
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009، ص. 242.

لقد عرف المضاعف النقدي ارتفاعا خلال الفترة (1990-1999)، حيث انتقل من 2.5 مرة سنة

1990 إلى 4.0 مرة سنة 1999 ويرجع السبب في هذا التحسن إلى الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري، غير أنه عرف تراجعا بعد ذلك وخاصة بعد سنة 2008 حيث وصل إلى 2.6 مرة سنة 2016، وذلك بسبب ارتفاع نسبة التفضيل النقدي لدى المتعاملين الاقتصاديين، وضعف المنظومة المصرفية بالشكل الذي جعلها عاجزة عن جمع ادخار الجمهور.

على الرغم من تجاوز المضاعف النقدي للقيمة ثلاثة (3,0) في كثير من السنوات بعد سنة 1990، إلا أن هذا المعدل يبقى ضعيفا، وهذا رغم الإصلاحات المصرفية الكثيرة التي حدثت خلال هذه الفترة.

4- سيولة الاقتصاد: لقد عرفت سيولة الاقتصاد ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (2000-2016)، وهذا ما يظهره الجدول التالي.

جدول رقم (4): تطور سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: %

السنة	1990	1994	1996	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سيولة الاقتصاد	0.62	0.49	0.36	0.49	0.58	0.64	0.62	0.59	0.53	0.58
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سيولة الاقتصاد	0.64	0.63	0.72	0.69	0.68	0.68	0.71	0.79	0.82	0.79

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات الجدول رقم (1)؛

- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective statistique 1962-2011**, 14^{ème} chapitre: comptes économiques, p.p. 262-263;
- ONS, **Les comptes économiques de 2011 à 2016**, n° 786, aout 2017, p. 14.

لقد عرفت سيولة الاقتصاد انخفاضا خلال الفترة (1990-1996) حيث انتقلت من 62% سنة 1990 إلى 36% سنة 1996، وهي أدنى نسبة وصلت إليها سيولة الاقتصاد خلال الفترة (1990-2016)، ويرجع السبب وراء هذا الانخفاض إلى الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1990-1992)، وإلى السياسة النقدية الانكماشية المطبقة ضمن شروط صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي. عاودت سيولة الاقتصاد الارتفاع بعد ذلك حيث بلغت 56% سنة 1998 و 49% سنة 2000 بسبب سياسة التوسع النقدي، لتستمر في الارتفاع خلال الفترة (2001-2014) ماعدا بعض السنوات التي انخفضت فيها قليلا حيث بلغت 58% سنة 2001 و 79% سنة 2014 وهي نسب جد مرتفعة تعبر عن الارتفاع الكبير في السيولة الموجودة في الاقتصاد. إن هذا الارتفاع الكبير في سيولة الاقتصاد راجع أساسا إلى فائض رصيد الميزان التجاري بسبب ارتفاع أسعار البترول من جهة، وإلى التطبيق الفعلي للبرامج التنموية التي أقرها رئيس الجمهورية، والتي انطلقت في أبريل 2001 واستمرت إلى غاية 2014.

على الرغم من انخفاض أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 والذي استمر خلال سنة 2015 و 2016 إلا أن سيولة الاقتصاد استمرت في الارتفاع حيث بلغت 82% سنة 2015 و 79% سنة 2016، وهذا ما يدل على انتهاء سياسة التوسع النقدي في الاقتصاد. إن ارتفاع سيولة الاقتصاد يوحي بوجود قوة شرائية كبيرة تمارس ضغطا على سوق السلع والخدمات في حالة استخدامها.

5- سرعة دوران النقود : يمكننا ملاحظة مختلف المستجدات التي طرأت على سرعة دوران النقود من خلال الجدول التالي، والذي يوضح لنا تطورها خلال الفترة (1990-2016).

جدول رقم (5): تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: V (مرة)، K (يوم)

السنة	1990	1996	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
V	1.62	2.81	1.78	2.04	1.71	1.56	1.59	1.69	1.86	1.72
$k = 1/v \times 360$	222	128	202	176	210	230	226	213	193	209
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
V	1.56	1.59	1.39	1.45	1.47	1.47	1.39	1.26	1.21	1.26
$k = 1/v \times 360$	230	226	259	248	245	245	259	285	297	285

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات الجدول رقم (1)؛

- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective statistique 1962-2011**, 14^{ème} chapitre: comptes économiques, p.p. 262-263;

- ONS, **Les comptes économiques de 2011 à 2016**, n° 786, aout 2017, p. 14.

لقد عرفت سرعة دوران النقود ارتفاعا تدريجيا خلال الفترة (1990-1996) حيث انتقلت من

1.62 مرة سنة 1990 لتصبح 2.81 مرة سنة 1996، ويرجع ذلك إلى ظروف الأزمة الاقتصادية التي

حتمت على الأفراد التنازل على الكميات النقدية الموجودة في أرصدهم الخاصة لتغطية عجزهم،

كانعكاس يفسر لنا نسبيا ردود أفعال الأفراد لذلك الارتفاع الشديد في مستوى الأسعار، مما دفعهم إلى

تقليص حجم الأرصدة العاطلة لديهم، بسبب انتهاج الجزائر لسياسة إلغاء الدعم السلعي، وتحرير الأسعار

في إطار سياسة الحكومة المتعلقة بتنفيذ بنود اتفاقيات برنامج التعديل الهيكلي.

لقد انخفضت سرعة دوران النقود بعد سنة 1996 حيث بلغت 1.78 مرة و 1.81 مرة سنتي

1998 و 1999 على التوالي، ويرجع ذلك إلى دخول الجزائر في مرحلة استرجاع نسبي للتوازن الكلي بعد

إعادة جدولة الديون، الأمر الذي سمح فيما بعد باستقرار مستوى الأسعار، ومن ثم استقرار في سلوك

الجمهور تجاه حيازة الكميات النقدية، أو في كيفية استخدامها.

ارتفعت سرعة دوران النقود قليلا سنة 2000 حيث بلغت 2.04 مرة، غير أن اتجاهها العام بعد

ذلك هو الانخفاض حيث بلغت 1.39 مرة سنة 2009 و 1.26 مرة سنة 2016، وتفسيرنا لذلك مرتبط

بسلوك الجمهور الذي يميل إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة بدل استخدامها، مدعما بذلك مستوى

الأرصدة النقدية العاطلة.

$$B = \frac{\Delta M2/M2}{\Delta Y/Y} \text{ -6 معامل الاستقرار النقدي: يعبر عنه بالعلاقة التالية:}$$

وحسب فريدمان فإنه إذا كان $B = 1$ فهناك استقرار نقدي كامل، أما إذا كان $B < 1$ فالاقتصاد في حالة انكماش وفي الحالة العكسية يكون الاقتصاد في وضعية تضخم. وفيما يلي جدول يظهر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

جدول رقم (6): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

السنة	1990	1992	1993	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005
B	0.36	0.98	2.02	0.3	26.1	0.48	8.88	2.47	0.85	0.61	0.51
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
B	1.71	2.15	0.89	0.32-	0.76	0.92	0.98	3.09	4.1	0.03-	0.16

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات الجدول رقم (1)؛

- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective statistique 1962-2011**, 14^{ème} chapitre: comptes économiques, p.p. 262-263;

- ONS, **Les comptes économiques de 2011 à 2016**, n° 786, aout 2017, p. 14.

من خلال الجدول يلاحظ وجود تذبذب كبير في معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة (1990-

2016)، فخلال سنة 1992 حققت الجزائر استقرارا نقديا شبه كامل وهو وضع مثالي بالنسبة للاقتصاد،

حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي 0.98، ويرجع السبب في ذلك إلى الإصلاحات المدعومة من طرف

المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1990-1992)، لكن سرعان ما ارتفع معامل الاستقرار النقدي

حيث وصل إلى 2.02 في سنة 1993 وهو ما يدل على وجود وضع تضخمي في الاقتصاد، ليعاود

الانخفاض بعد ذلك خلال السنوات 1994، 1995 و 1996 حيث بلغ 0.61، 0.3 و 0.51 على

التوالي، وهو ما يدل على وجود وضع انكماش في الاقتصاد.

انخفض معامل الاستقرار النقدي خلال سنتي 1999 و 2000 حيث بلغ 0.86 و 0.48 على

التوالي، غير أنه ارتفع سنة 2001 حيث بلغ 8.88 وهو معدل مرتفع ناتج عن تطبيق سياسة نقدية

توسعية كنتيجة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

حققت الجزائر نوعا من الاستقرار النقدي خلال الفترة (2003-2012) ما عدا بعض السنوات

التي حققت فيها وضع تضخمي كسنتي 2006 و 2007 غير أنها حققت معامل استقرار نقدي سالب

خلال سنة 2009 حيث بلغ - 0.32، ففي هذه السنة واجه الاقتصاد وضع انكماش ناتج عن تراجع

قيمة الناتج المحلي الإجمالي ولذلك ظهرت الإشارة السالبة، وقد كان ذلك ناتج عن الأزمة المالية العالمية

التي حدثت في سنة 2008 وما انجر عنها من تبعات على الاقتصاد الجزائري في سنة 2009 من

تراجع في أسعار البترول، حيث انتقل سعر البرميل الواحد من 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 إلى

62.25 دولار للبرميل سنة 2009 وبالتالي تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 11043.7 مليار دج سنة 2008 إلى 9968 مليار دج سنة 2009.

خلال سنتي 2013 و 2014 ارتفع معامل الاستقرار النقدي حيث بلغ 3.09 و 4.10 على التوالي، وهو ما يدل على وجود وضع تضخمي في الاقتصاد ناتج أساسا عن تمويل برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال هاتين السنتين باستخدام سياسة نقدية توسعية دون مقابل من الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة لانخفاض أسعار البترول خلالهما. أما خلال السنتين 2015 و 2016 فنلاحظ تراجعا كبيرا في معامل الاستقرار النقدي حيث بلغ - 0.03 و 0.16 على التوالي وهو ما يدل على وجود وضع انكماش في الاقتصاد الجزائري، فالكتلة النقدية نمت بمعدلات جد ضعيفة خلال هاتين السنتين حيث بلغ معدل نموها 0.13% و 0.81% مقابل تراجع في قيمة الناتج في سنة 2015 حيث بلغ معدل نموه -3.77% ولذلك ظهرت النتيجة سالبة، أما في سنة 2016 فقد نما الناتج لكن بمعدل ضعيف حيث بلغ 4.91% كنتيجة لاستمرار انخفاض أسعار البترول.

الخاتمة:

هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين سياسة تحرير الجهاز المصرفي والمؤشرات النقدية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف تأثير إصلاح الجهاز المصرفي على المؤشرات النقدية في الجزائر فحصة النقود الكتابية والقانونية لا تزال مرتفعة ضمن مكونات الكتلة النقدية أمام تراجع حصة أشباه النقود، وهذا ما يدل على تفضيل الأسر للأرصدة النقدية السائلة والتي تميز سلوكيات الطلب النقدي في الجزائر رغم تحديث أنظمة الدفع . كما تميز المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود بالضعف أمام ارتفاع كبير في مؤشر سيولة الاقتصاد ما يدل على وجود قوة شرائية كبيرة في الاقتصاد تكون سببا في عدم وجود استقرار نقدي.

في الختام يمكن القول أن الإصلاحات التي قامت بها الدولة على نظامها المالي عموما وجهازها المصرفي خصوصا لم تأتي بالنتائج المتوقعة، وعليه وبهدف تحسين كفاءة الجهاز المصرفي لابد على الدولة العمل على تبني سياسة اقتصادية من أجل تنويع هيكل الاقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات خاصة في ظل ارتباط المؤشرات النقدية بأوضاع المالية العامة للدولة، كما يجب العمل على إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وتفعيل السوق المالية من أجل إقامة نظام مالي حديث وفعال يساهم في تمويل الاستثمار المنتج.

المراجع:

- ¹ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص. 54.
- ² عتو شارف وإجري خيرة، التطور النقدي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011: دراسة قياسية باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، ملتقى النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، 2014، ص. 2.
- ³ الجريدة الرسمية رقم 10 الصادرة في 1962/08/28
- ⁴ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. ص. 177-184.
- ⁵ حسيبة مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص. 228.
- ⁶ ارجع إلى: - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص. ص. 183-184؛
- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. ص. 194-195.
- ⁷ Ammour Ben halima, *le système bancaire Algérien (textes et réalité)*, 2^{ème} édition, édition Dahlab, 2001, p. p. 62-63.
- ⁸ ارجع إلى: - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 184؛
- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 195.
- ⁹ ارجع إلى: - تشام فاروق، أهمية الإصلاحات المالية والمصرفية في تحسين الأداء الاقتصادي، جامعة وهران، متاح على الموقع: www.9alam.com
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير حول: إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص. ص. 19-20.
- ¹⁰ الأمر 01/01 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المؤرخ في 2001/02/27.
- ¹¹ رحمانى موسى ومسمش نجاة، وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، خطر، تقنيات، جامعة جيجل، 6-7 جوان 2005.
- ¹² كريم بوروشة، أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر (1990-2012) -، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص. 99.
- ¹³ الأمر رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية رقم 57 الصادرة في 12 أكتوبر 2017، ص. 4.
- ¹⁴ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 190.
- ¹⁵ Banque d'Algérie, *Evolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2005, 16 Avril 2006, p.160.
- ¹⁶ Banque d'Algérie, *Evolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2006, juillet 2007, p.146.
- ¹⁷ Banque d'Algérie, *Evolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2007, juillet 2008, p.168.
- ¹⁸ Banque d'Algérie, *Evolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2009, juillet 2010, p.166.
- ¹⁹ وليد بشيشي، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2014)، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 25، جانفي 2016، ص. 274.
- ²⁰ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص. 27.